رهن التحقيق فترة طويلة او تفرض عليهم الاعتقال الاداري لكي لا تضطر الى توجيه التهم اليهم · وهذا ما تتعرض له جامعة بيرزيت باستمرار ، وقد اعتقل احد اساتذتها (تيسير عاروري ، مدرس الفيزياء) اعتقالا اداريا مدة ٤ سنوات · وكثيرا ما يوجه الى هؤلاء الاساتذة والطلاب تهديدات بالسجن والتعذيب او الابعاد بدون سبب او مبرر او لمجرد انهم يرفضون التعاون مع المخابرات الاسرائيلية · ويجري استدعاء طلبة للتحقيق من جميع مؤسسات التعليم العالي بشكل يومي ، فمثلا استدعي من جامعة بيت لحم خلال العام الدراسي الماضي ، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ ، ١١٠ طالب وطالبة منهم عدد بقي رهن الاعتقال لمدة لا تقل عن الاسبوعين ·

ومن المضايقات الاخرى لهذه المؤسسات وخصوصا تلك التي تحتاج لاساتذة غير متوفرين في الارض المحتلة ، كجامعة بيرزيت وجامعة بيت لحم التي تتعاقد مع اساتذة جامعيين عرب واجانب ، ان السلطات تمنح هؤلاء الاساتذة تصاريح اقامة لمدة نصف سنة فقط او سنة واحدة قابلة للتجديد بناء على موافقة الحاكم العسكري العام · وبالتالي فان هذه المؤسسات تبقى باستمرار تحت رحمة الحاكم العسكري · وقد رفض الحاكم العسكري مؤخرا تجديد اقامة احد اساتذة جامعة بيرزيت (فواز زيدان ، مدرس اللغة العربية) في نهاية السنة الدراسية ٧٦ـ٧٧ وفي وقت (شهر حزيران) اصبح فيه من الصعب الحصول على بديل لهذا الاستاذ، وما زال الاستاذ فواز زيدان بدون اقامة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير · كذلك يمنع بعض اساتذة هذه المؤسسات من السفر للاشتراك في مؤتمرات تعقد خارج الارض المحتلة ، فمثلا منعت الاستاذة حنان ميخائيل عشراوي مدرسة الادب الانكليزي في جامعة بيرزيت ، من السفر الى الولايات المتحدة خلال العام ٧٦ـ٧٧ للاشتراك في مؤتمر خريجي الجامعات الاميريكية العرب الذي عقد في نيويورك · كما وتفرض السلطات الاسرائيلية رقابة شديدة على منشورات جامعة بيرزيت المختلفة من دراسات ونشرات وعلى المجلة الطلابية « الغدير » التي توزع داخل الجامعة فقط ، وحتى على الكتب المستعملة في صفوف مكافحة الامية التي وضعت مؤخرا على لائحة الكتب الممنوع تداولها في الارض المحتلة ·

هذا كله الى جانب الرسوم الجمركية العالية التي تفرضها سلطات الاحتلال على مشتريات هذه المؤسسات ، وخصوصا الاهلية منها ، من المواد التعليمية واجهزة للمختبرات والمكاتب ومن مواد البناء ، بينما تعفى المؤسسات التربوية الاسرائيلية من هذه الرسوم · وقد كانت مؤسسات الضفة الغربية تعفى من هذه الرسوم قبل حرب حزيران ١٩٦٧ ، وبالتالي فان السلطات الاسرائيلية لا تتقيد بالقوانين التي كان معمولا بها في هذه الاراضي قبل احتلالها لها · وتبلغ هذه الرسوم في معظم الاحيان اكثر من ١٠٠٪ من سعر المشتريات مما يشكل عبئا ثقيلا على المؤسسات التعليمية هذه ويحرمها من الاستفادة بشكل افضل من مواردها المحدودة والتي تأتي معظمها من المساعدات والتبرعات ·

وبشكل عام ، فان سلطات الاحتلال تحاول جاهدة منع اي جهة وطنية في الارض المحتلة من القيام بتخطيط شامل للتعليم على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة او على مستوى الضفة الغربية لوحدها · فقد جرت محاولات خلال العام الدراسي ٧٦ـ٧٧ للترتيب لمؤتمر تشترك فيه جميع المؤسسات التربوية من مدارس ومعاهد وجامعات